

# الأحداث المغربية

الخلفي: سنرسي نظاما معلوماتيا لمغربية مكتب حقوق المؤلفين بالكامل

18 سبتمبر 2012

بعد دفاتر التحملات في الإعلام العمومي وقانون الدعم الجديد في الميدان السينمائي جاء الدور على المكتب المغربي لحقوق المؤلف. هذه المؤسسة التي يغشاها الكثير من الغموض وتستقطب النسبة الأكبر من انتقادات المهنيين ستعرف إصلاحات جذرية وقوانين جديدة تنظمها. في هذا الحوار يبسط مصطفى الخلفي الخطوط العريضة لخطة الإصلاحية، ويتحدث عن القوانين المستحدثة، التي ستجعل من المكتب المغربي مؤسسة عمومية وتتيح للممثلين والمغنيين المغاربة بدورهم الاستفادة من خدماتها.



**\*عقدتم سلسلة من اللقاءات التشاورية مع عدة هيئات مهنية موسيقية ومسرحية لإعداد مشروع إصلاح المكتب المغربي لحقوق المؤلف. ما هي الخطوط العريضة للقانون التنظيمي الجديد ولخطة الإصلاح؟**

**\*\*فعلا انخرطت وزارة الاتصال في عدة لقاءات تشاورية مع الهيئات الأساسية التي ذكرت، النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة، النقابة المغربية للمهن الموسيقية، والنقابة الحرة لمحترفي المسرح. هذه اللقاءات أفضت إلى بلورة توجه جماعي يقضي بضرورة إصلاح وتطوير المكتب المغربي لحقوق المؤلفين. وهو توجه مؤطر بثلاثة رهانات كبرى. الرهان الأول بالنسبة إلينا نعتبره تحديا وهو حماية وصيانة حقوق الفنانين والمؤلفين (ما يصطلح عليه بفناني الأداء). يتعلق الأمر بكيفية حماية الملكية الفكرية وصيانتها. الرهان الثاني هو الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الملكية الفكرية، وذلك في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتي يعد المغرب طرفا رئيسيا فيها من حيث حضوره وفاعليته في مجموعة من المحطات والاتفاقيات التي أبرمت وسجلت في الماضي، وآخرها الاتفاقية الدولية التي وقعت في بكين وحضرها وفد مغربي مهم ودارت أشغالها حول قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بفناني الأداء. الرهان الثالث هو تطوير العلاقة القائمة بين حقوق المؤلفين وبين التحديات المستجدة على المستوى التكنولوجي. هذه القضية في الحقيقة ذات طابع إشكالي. كيف نواكب المستجدات التكنولوجية فيما يخص الدعامات التقنية وما تطرحه من تحديات على مستوى القرصنة والاتصال السمعي البصري والانتشار..؟**

**\*لكن وزارة الاتصال لا تتحمل وحدها المسؤولية في هذا المجال؟**

**\*\*أنتفق معك من ناحية أن وزارة الاتصال ليست لها علاقة بمضمون الإنتاج. هذا المضمون، رعايته وتشجيعه، يقع على مسؤولية وزارة الثقافة. لكن لا يجب أن ننسى أن علاقة وزارة الاتصال بهذا الموضوع يتم من جهة الحامل. وهي علاقة تعود لكون وزارة الاتصال تشرف على ما يهيم الوسائط التي تحمل المضمون الثقافي والفني. لهذا يمكن الحديث عن نوع من التكامل في الاشتغال على المجال بين كل من وزارة الثقافة ووزارة الاتصال. وعلى رأس هذه الوسائط الإعلام السمعي البصري العمومي والمحطات الإذاعية والمواقع الإخبارية الصحافية.**

**\*نعد إلى مشروع الإصلاح. لا يخفى عليكم أن المكتب المغربي لحقوق المؤلف واحد من المؤسسات التي يلفها غموض كبير وتتوجه إليها انتقادات واتهامات كثيرة خصوصا من طرف الفنانين أصحاب الحقوق. ما هي العناصر الجديدة في خطة الإصلاح التي ستخرج المكتب من هذا الوضع الملتبس وتجعله مؤسسة شفافة تتمتع بمصداقية لدى الرأي العام المغربي؟**

**\*\*علينا أن ننقأ أولا أن حقوق التأليف والحقوق المجاورة عبارة عن مشروع متعدد الأبعاد. وخطة إصلاح المكتب المغربي لا ترتبط فقط بالحكومة الحالية. كمسار ابتدأ من عهد محمد العربي المساري وأواخر التسعينيات. هو من طرح مشروع الإصلاح وأحدث لجنة منتخبة للإشراف عليه. ثم في 2009 جاءت دفعة ثانية للمشروع في عهد خالد الناصري حيث تم إبرام عقد برنامج بين المكتب المغربي لحقوق المؤلف ووزارة الاتصال. ولفهم الوضع القانوني للمكتب وبالتالي تعيين المداخل الضرورية والأساسية لإصلاحه لا بد من إلقاء بعض الضوء على مساره التاريخي. قانونيا المكتب المغربي لحقوق المؤلفين جاء ليرث المكتب الإفريقي لحقوق المؤلفين الذي استحدث في بداية الأربعينيات من القرن الماضي. وفي مارس من عام 1965 صدر مرسوم حكومي عندما كان أحمد باحيني على رأس الحكومة يقضي بإعطاء اسم جديد للمكتب. وبذلك تم وضعه تحت وصاية الوزارة المكلفة بالأنباء. وكانت مهمته استخلاص الحقوق وتوزيعها.**

**\*بمعنى أن خطة الإصلاح تنصب على تعديل الوضع القانوني للمكتب من جديد بما يوائم التطورات التي عرفها المجال...**

**\*\*الشق القانوني يحتل حقيقة حيزا مهما. فهو يمثل المحور الأول في مشروع الإصلاح. ويتضمن ثلاثة مستويات. المستوى الأول : ما يهم توسيع الفئة المستهدفة وإضافة ذوي الحقوق المجاورة ضمن المستفيدين من خدمات المكتب المغربي لحقوق المؤلف. وهذا الأمر هو محور عمل في إطار تعديل مشروع قانون النسخة الخاصة، وهو ما سيؤدي إلى دعم مداخل الفنانين المغاربة وضمان استخلاص حقوقهم عن استغلال أعمالهم. عندما تحملت المسؤولية فتحت حوارا مع وزارة الاقتصاد والمالية التي عبرت عن عدم اعتراضها على هذا المشروع. والآن سيدخل المسطرة العادية للتشريع من أجل اعتماده. وقد أثرت هذا مع الهيئات المهنية أثناء لقاءاتي بها. المستوى الثاني في خطة الإصلاح القانوني هو تطوير الوضع القانوني للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين، وذلك من خلال الارتقاء به إلى مؤسسة عمومية مع وجود تمثيلية واسعة ووازنة للهيئات المهنية في الأجهزة المقررة لهذه المؤسسة ولمجلسها الإداري. فعلنا هذا على أساس أن يصبح المكتب المغربي لحقوق المؤلف وللحقوق المجاورة المقابل للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. ومشروع تحويل المكتب إلى مؤسسة عمومية سيساعد أولا على معالجة الغموض الحالي في وضعيته القانونية. وثانيا فهو جاء نتاج خبرة دولية من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية عن طريق الدول السائرة في طريق النمو. مثل هذه المؤسسات تكون في مرحلة أولى مؤسسة عمومية قبل أن تتحول إلى مؤسسة خاصة مثلما هو واقع في فرنسا. بالنسبة إلينا. التحول إلى مؤسسة عمومية مع ضمان تمثيلية واسعة ووازنة للهيئات المهنية في المجلس الإداري سيمنح أيضا من أعمال قواعد الحكامة الجيدة من قبيل الخضوع إلى افتحاص سنوي خارجي من الناحية المالية. ومن قبيل التدقيق السنوي للحسابات من لدن مدقق خارجي. ومن قبيل اعتماد القواعد التي تضمن الحكامة الجيدة بخصوص تدبير الموارد البشرية وتدبير الموارد المالية. هذا أيضا سيساعد على إعطاء إمكانيات أكبر في مجال التحفيز وتحصيل مستحقات المبدعين. وسيرفع من فعالية المكتب في مجال التحفيز من خلال القوة القانونية التي صار يتمتع بها. هذا التحول إلى مؤسسة عمومية سيعطي إمكانيات أكبر لتقوية دعم الدولة لموارد المؤسسة. أما المستوى الثالث في الإصلاح القانوني فيتمثل في مواكبة الالتزامات الدولية للمغرب. وآخرها الاتفاقية التي تهم حماية فناني الأداء والتسجيل في مجال السمعي البصري. فالاتفاقية الموجودة كانت تقتصر فقط على الأداء والتسجيل في المجال الصوتي. في حين أن الاتفاقية التي تشمل مجال السمعي البصري قد وقعت في يونيو المنصرم في المؤتمر المنعقد ببكين. وقد كان بالمناسبة مؤتمرا قويا على المستوى العالمي. هذا ما يرتبط بمستويات المحور الأول الذي يهم الإصلاح القانوني.**

**\*بخصوص هذا المحور القانوني. ما هي الإضافة التي جاء بها وتنعكس إيجابيا على الواقع المعيشي والوضع الاعتباري للفنان والمبدع المغربيين؟**

**\*\*الإضافة التي جاء بها المحور القانوني هي منح أصحاب الحقوق المجاورة الإطار القانوني الذي يضمن لهم الاستفادة من خدمات المكتب المغربي لحقوق المؤلف. وبالتالي فإن ما يصطلح عليه اليوم بقانون النسخة الخاصة سيتضمن إدراج الفنانين الذين يقومون بأداء إبداعات غيرهم، (ويسمون بأصحاب الحقوق المجاورة) ضمن المستفيدين من خدمات المكتب. إذن فتوسيع الفئة المستهدفة يعد فعلا إضافة نوعية جاء بها القانون الجديد. وهنا لا بد من الحديث عن المحطات التي قطعها مشروع القانون هذا قبل أن يأخذ هذه الصيغة الجديدة والفعالة. فالهدف كان هو تطوير الوضعية القانونية للمكتب المغربي حتى يكون منسجما مع مقتضيات التي نص عليها قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وهو قانون مهم صدر عام 2000 وشكل وقتها محطة نوعية.. وتم تعديله عام 2006 وكان نتاج الالتزامات الدولية للمغرب على اعتبار أن المغرب عضو في اتفاقية برن إذ وقع على عدد من الاتفاقيات منها واحدة عام 1994 واتفاقية أخرى عام 1996 ثم الاتفاقية الجديدة التي سيتم المصادقة عليها في 2012 في مؤتمر المنظمة العالمية ببكين وتتعلق بالتسجيل في السمعي البصري. وقد تبلورت علي المستوى الوطني في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.**

**\*القانون الجديد يضمن للممثل والمغني المغربيين أن يستفيدا هما الآخران من خدمات المكتب، شأنهما شأن المؤلفين في المجالين. ماذا عن المحاور الأخرى في مشروع الإصلاح؟**

**\*\*قبل ذكر المحاور الأخرى في المشروع أرى من الضروري أن أتحدث عن المرجعيات التي اعتمدناها لبلورة هذا المشروع الإصلاحي الشامل. هناك مقاربة تشاركية تحدثت لك عنها مع الهيئات المهنية. أنصتنا فيها للمطالب والمقترحات وأخذناها بعين**

الاعتبار. قمنا أيضا بتقييم أولي للعقد البرنامج الذي أبرم بين وزارة الاتصال والمكتب المغربي لحقوق المؤلف. وقد كان محطة مهمة في ماي 2010. وغطى ثلاث سنوات وشمل عددا من المحاور ذات الطبيعة المؤسساتية والقانونية والعملية. إذن تقييم العقد البرنامج بالنسبة إلينا شكل فرصة للعمل على بلورة مشروع الإصلاح عن طريق العمل على صيانة المكتسبات الموجودة ولكن في نفس الوقت الوقوف على التحديات التي تقتضي عملا جماعيا ومسؤولا للنهوض بالمكتب. المرجعية الثالثة التي اعتمدنا عليها كانت هي التجارب الدولية. هناك بطبيعة الحال نماذج مهمة في عدد من الدول العربية بالإضافة طبعا إلى النموذج الفرنسي، الذي يعد نموذجا رائدا على مستوى التسجيل والتحفيز والتوزيع. فهو يعتمد آليات شفافة وقائمة على قواعد الاستحقاق والتتبع الدقيق وتوظيف تقنيات تكنولوجية على مستوى البرامج من أجل القيام بهذه العمليات. ثم هناك أخيرا التوصيات التي أعدتها اللجنة الاستشارية التي اشتغلت على وضع برنامج للنهوض بعمل المكتب طيلة سنتين. وأنتجت أكثر من أربعين توصية يمكن اعتبارها مرجعية إيجابية في عمل المكتب.

**\*هل محور الإصلاح القانوني كفيلا لوحده بتخليص المكتب المغربي لحقوق المؤلف من وضعية الغموض وجعله ملزما فعلا بخدمة المؤلف والفنان ؟**

**\*\***هناك محور ثان في خطة الإصلاح من شأنه أن يجعل عمل المكتب واضحا وفعالا. هذا المحور هو التأهيل المؤسساتي. أي أن مؤسسة المكتب المغربي ستعرف تأهيلا على مستوى قدرتها التدبيرية في ثلاثة مجالات هي التسجيل والتحفيز والتوزيع. واللقاءات التي أجريناها مع المهنيين أبانت عن انشغال عميق ومطالب كبيرة تدعو لإعمال قواعد الشفافية والعدل. لتحقيق هذا الأمر نحتاج إلى نظام معلوماتي يتسم بقواعد عمل يمكن إجمالها في، أولا : الشفافية، مثل ما هو معمول به في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بمعنى اعتماد نظام للمعيرة معروفة وسلم واضح للتعويض. وضع قواعد هذا النظام المعلوماتي سيشمل عمليات الانخراط وتسجيل الإبداعات وتحفيز المستحقين وتوزيعها. ثانيا : الاستحقاق، وثالثا : الفعالية. وعندما أقول الفعالية فأني أقصد ذلك على مستوى التسجيل. وهنا أفتح قوسا لأقول أننا للأسف نسمع انتقادات من مجموعة من الشباب لكننا عندما نبحث نجد هؤلاء غير مسجلين أصلا في المكتب المغربي لحقوق المؤلف. وحتى عندما يسجلون أنفسهم فهم لا يحرصون على تسجيل إبداعاتهم. فمن يطالب بحقوقه فإنه يطالب بحقوق سجلها أصلا في المكتب. لذلك فتسجيل المبدعين والإبداعات مسألة ضرورية للاستفادة. لحد الآن ليس هناك سوى ألفي منخرط فقط في المكتب. والهيئات المهنية الثلاث التي ذكرتها هي التي تمثل تقريبا غالبية المنخرطين مع تفاوت. والفعالية ترتبط أيضا بالتحصيل والتوزيع. وهذه تقتضي أجالا محددة ومعروفة. هذا النظام المعلوماتي الذي نشغل الآن على إعداد دفتر تحملات خاص به، سيتم إرساؤه قبل نهاية هذه السنة وسيكون ممولا بكامله من طرف الدولة. بمعنى أننا لن نلجأ إلى الاقتطاع من المستحقين لتمويله لكونه نظاما مكلفا. كما أنه سيتيح لكل منخرط أن يعرف أولا أين بثت أعماله وكم من مرة بثت وما هي مستحقاته بالتدقيق بعد خصم النسب المتعلقة بتدبير هذه الحقوق. ثانيا، وهذا مهم جدا، سنحقق عبره عملية المغربة الشاملة لنظام عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين. لأن المكتب على المستوى الوطني يقوم بعملية تسجيل إبداعات المؤلفين والمبدعين، لكن بعدها يحيل ذلك على فرنسا لتحدد له نسب مستحقات كل مبدع.

**\*هل معنى هذا فك الارتباط بالمكتب الأم بفرنسا؟**

**\*\***هناك ثلاث هيئات في فرنسا تربطنا بها اتفاقيات. وعدا أنها تقوم بتحصيل مستحقات المبدعين والمؤلفين المغاربة المبتوحة خارج أرض الوطن فإنها هي التي تتولى تحديد مستحقات كل المبدعين والمؤلفين المغاربة عن استغلال أعمالهم داخل المغرب، وذلك بعد أن يقوم المكتب المغربي لحقوق المؤلف بتحويل المعطيات إلى هذه الهيئات التي تقوم بدراستها ومراسلة المكتب بشأنها. النظام المستحدث سيعطينا من اللجوء إلى الهيئات الفرنسية، ومشروع القانون الجديد يقضي بمغربة هذه العملية بشكل كلي ورفع فعالية التحصيل على مستوى الأجال. البداية ستكون عبر ما يسمى بالبث الإذاعي والتلفزي. وهنا لا بد من القول أن القطب العمومي يساهم تقريبا بثلاث مداخل المكتب المغربي لحقوق المؤلف. وهذه المساهمة مرشحة لأن تتضاعف ثلاث مرات ابتداء من 2012.

**\*كم يمثل هذا الثلث؟**

**\*\***إذا أضفنا إليه مساهمة "ميدي ان تي في" فإنه يصل إلى حوالي 3 ملايين درهم. وهي تدخل في إطار حقوق البث الإذاعي والتلفزي.

**\*وماذا عن الإذاعات الخاصة التي يشتكي مجموعة من الفنانين المغاربة من استغلال منتوجاتهم دون أن تؤدي لهم؟**

**\*\***هناك أربع إذاعات فقط هي التي تؤدي وهي "هيت راديو" و"راديو أطلنتيك" و"شدى إف إم" و"كاب راديو. "

**\*ما هو تصرفكم مع الإذاعات التي تمتنع عن الأداء؟**

**\*\***قمنا بمراسلة الهاكا وكونا في الوقت نفسه شبكة من المحامين على المستوى الوطني. وكما ترى اعتمدنا مسطرتين : الهاكا واللجوء للقضاء لحماية حقوق المؤلفين.

**\*قلت أن النظام المعلوماتي مكلف. كم تبلغ كلفته؟**

**\*\***قد تصل إلى مليوني درهم. فمداخل المكتب في المعدل لا تتجاوز 10 ملايين درهم. جزء منها يأتي من حقوق الاستنساخ وهي ضعيفة. وجزء يأتي من الحقوق العامة (من قاعات وفضاءات عمومية) ويمثل حوالي 50 في المائة. وجزء يأتي من البث التلفزي والإذاعي.

**\*هل بإمكان التأهيل المؤسساتي بقواعده الثلاث التي ذكرت أن يضبط الموارد المالية للمكتب ويجلو ما يشوبها من غموض؟**

**\*\*** هنا سوف نعتمد على نظام للتدقيق. وقد باشرناه فعلا ولأول مرة مؤخرا. فقد أنهى مدقق للحسابات حسابات سنة 2010. السنة التي عرفت انطلاقا العمل بالعقد البرنامج المبرم بين المكتب المغربي لحقوق المؤلف ووزارة الاتصال في عهد خالد الناصري. وقد شرع المسؤول المالي المعتمد فعلا في إجراء تدقيق ثان لحسابات 2011. وقرىبا جدا سنتطلق عملية تدقيق ميداني على مستوى المندوبيات الجهوية للمكتب. والهدف من عمليات التدقيق هاته هو أن تساعدنا على بلورة العقد البرنامج الجديد الخاص بالأربع سنوات القادمة من 2013 إلى 2016. وأحب أن أشير إلى أن الهيئات المهنية تلقت هذه العملية بارتياح. ثمة نقطة أخرى في التأهيل المؤسساتي لا بد من ذكرها، وتتمثل في تطوير عمل اللجنة الاستشارية المستحدثة في عهد الناصري. تطويرها سيكون بشكل يجعلها تعتمد ميدانية المكتب وتصادق على الاستراتيجية وتدرس نتائج تدقيق الحسابات والتفتيش وتعد مشروع العقد البرنامج المقبل. وعبرها ستتم المقاربة التشاركية لأنها تمثل آلية لتحقيق ذلك.

**\*لكن خطة الإصلاح حسبما استعرضت تركز على القوانين والمؤسسة فقط وتصمت عن الموارد البشرية، الرأسمال الحقيقي لكل تقدم..**

**\*\*** من قال ذلك. التأهيل المؤسساتي يهم أيضا الموظفين والعاملين في المكتب المغربي لحقوق المؤلف. هناك حوالي 50 من العاملين، سواء على مستوى المركز أو المندوبيات الجهوية. وسنعمل على أن يكون مشروع القانون الأساسي الخاص بهم جاهزا للبدء في العمل به قبل متم هذه السنة. لن نعتمد هذا القانون إلا بعد إجراء مشاورات مع الأطر والمستخدمين. وفي نفس الصدد هناك برنامج للتكوين. وهناك مؤتمر دولي سينعقد بجنيف في فاتح أكتوبر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية سأحضره. وأحد المحاور الأساسية في أجندة مشاركتنا سيكون إعداد الاتفاق من أجل استفادة أطر ومستخدمي المكتب المغربي لحقوق المؤلف من برامج التكوين الخاصة بالأكاديمية الدولية للملكية الفكرية. فلا بد من تأهيل الموارد البشرية لأنها فعلا تشكل العمود الفقري للمشروع. ويجب أن أشير إلى أن القانون الأساسي للموظفين كان من الالتزامات المطروحة في إطار العقد البرنامج..

**\*مادام المشروع يدور حول حماية حقوق المؤلفين والفنانين فما هي التدابير التي اعتمدها لمكافحة القرصنة بغض النظر عما يقضي به القانون؟**

**\*\*** تلك معضلة حقيقية. المشروع في جوهره يخص الملكية الفكرية على مستوى السياسة العمومية. ويشمل الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للمؤلفين. وهنا تبرز معضلة القرصنة، التي تلتهم 2 مليار درهم سنويا. لذلك أولت خطة الإصلاح أهمية كبيرة لمكافحة القرصنة والتزوير والتقليد. وهذا يشكل أساس المحور الثالث. التزامات المغرب الدولية في محاربة هذه الآفات فرضت إحداث لجنة بين وزارية. لجنة كان من المفروض إحداثها قبل مدة، لكن للأسف الشديد لم يتم إصدار المرسوم المتعلق بها. هذا شق أول في هذا المحور. لدينا شق آخر هو إطلاق حملات تحسيسية لتشجيع المبدعين والفنانين على الانخراط وتسجيل إبداعاتهم. وأيضا حملات لمكافحة القرصنة سيقوم بها المكتب، ومن ضمنها مشروع وصلات إشهارية تحسيسية في الإعلام العمومي. وحملات أخرى لإشاعة ثقافة مكافحة القرصنة واحترام الملكية الفكرية. ثم هناك على مستوى البرامج الميدانية المشروع المهم الذي أعد ويهم المنازعات. وبين أيدينا 250 ملفا على الأقل يتعلق برفض أداء الحقوق مع الإذاعات وأطراف أخرى. ولهذا الغرض تم تكوين شبكة من المحامين تبلغ 15 محاميا على المستوى الوطني على أساس أن يتولوا الدفاع عن حقوق المؤلفين وضمان استخلاصها. هذه الإصلاحات الشاملة سيواكبها بناء مقر جديد يليق بالمؤسسة وبصورتها الجديدة. وقد فرغنا من طلبات العروض وعملية التشييد سنتطلق نهاية هذا العام بالرباط.

**\*المشروع يبدو فعلا مكلفا. من أين ستتدبر الوزارة أمر تمويله في ظل الأزمة المالية التي تتخبط فيها الحكومة الحالية؟**

**\*\*** هذه التزامات كانت في إطار العقد البرنامج الممتد من 2010 إلى 2012. وخصصت فيه الدولة دعما للمكتب يقدر بـ 13 مليون درهم. وقد صرف منه 50 في المائة و50 في المائة لم يتم صرفه لحد الآن. أبعد من هذا. ثمة مساهمة مالية من وزارة الاتصال لدعم موارد التعااضدية. وخلال اللقاءات التشاورية أشادت الهيئات المهنية بالتزام الوزارة بأداء واجباتها في دعم التعااضدية التي حلت مشاكل كثيرة. وإمعانا في العناية بوضع الفنانين والمبدعين المغاربة سننشئ صندوقا اجتماعيا يكون له دور أساسي في حالات الوفاة والظروف الصعبة. وسنقوم اللجنة الاستشارية بدور كبير قبل إرساء المؤسسة العمومية في الارتقاء بأداء الصندوق الاجتماعي للمكتب. بقي أن أشير إلى أن دفاتر التحملات الخاصة بالقطب العمومي تم التنصيب فيها بوضوح على احترام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة كجزء من التزامات الخدمة العمومية، وهذا بناء على اتفاق بين المكتب المغربي لحقوق المؤلف والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة و"دوزيم صورياد" و"ميدي ان تي في".